اقتصاد

إشارة إنذار لقطر.. غاز جديد في غرب إفريقيا

| هيثم غانم

لم تكن موريتانيا أو السنغال على جدول الدول المحتملة لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي حتى وقت قريب، وذلك حين أعلنت شركة kosmos الأميركية عن اكتشاف غاز في حقل guembeul الواقع في المنطقة البحرية بين الدولتين.
وسبق أن حققت الشركة اكتشافين صغيرين في نيسان وتشرين الثاني عام ٢٠١٥، إلا أن هذا الاكتشاف الأخير رفع تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي حالياً إلى نحو ٤,٥ تريليونات متر مكعب. هذا الاكتشاف ذو أهمية خاصة للسنغال، حيث حفرت أكثر من ١٤٠ بئراً في المنطقة البحرية منذ خمسينيات القرن الماضي، من دون تحقيق أي اكتشافات تذكر مقارنة بهذا الاكتشاف الجديد. أما في موريتانيا، فكانت الحالة الوحيدة حين توصلت شركة wood-side الاسترالية إلى مرحلة إنتاج النفط من حقل chinguetti في مطلع القرن الحالي، لكنها باعت حصتها من هذا الحقل بعد أن أجبرت على دفع مبلغ (١٠٠) مليون دولار أميركي «منحة مشروع» للسلطات الموريتانية الجديدة في عام ٢٠٠٦، إضافة إلى اتهامات تقدمت بها الشرطة الفدرالية الأسترالية بالفساد في عمليات الشركة في موريتانيا، وأدى كل ذلك إلى توقيف المشروع.
أعلنت شركة bp البريطانية في كانون الأول عام ٢٠١٦ عن توقيع اتفاقيات مع شركة kosmos energys الأميركية، تحصل شركة bp بموجبها على ٦٢ بالمئة مع أسهم الشركة الأميركية في مناطق استكشاف الحقول الغازية في موريتانيا و٣٣,٥ بالمئة من حصة الشركة القابضة العاملة في السنغال. وسيقوم شركة bp بتشغيل الحقول الموريتانية.
تقدر الشركة الاستثمارات التي سوف تنفقها في تطوير الحقول الغازية البحرية في شمالي غربي إفريقيا بنحو مليار دولار أميركي.
تبلغ مساحة المنطقة البحرية التي جرى الاتفاق على استكمال عمليات التنقيب والتطوير فيها ٣٣ كيلو متراً مربعاً وتقدر شركة bp الاحتياطات في هذه المنطقة يمكن أن تبلغ ١٤ تريليون متر مكعب، إضافة إلى مليار برميل من النفط في المياه العميقة. ستكون هذه الاحتياطيات، في حال تحقق وجودها، كافية لتغذية بريطانيا بالغاز الطبيعي مدة ٢٠ عاماً.
سوف تدفع شركة bp مبلغ ١٦٢ مليون دولار أميركي إلى شركة kosmos الأميركية عند إنجاز الاتفاقيات بينهما، والذي يتوقع أن يتم في الربع الأول من العام الحالي. وقد عبر رئيس شركة bp بوب دادلي عن قناعته أن يؤدي الاتفاق بين الشركتين، وكذلك دعماً للحكومتين الموريتانية والسنغالية إلى إقامة مركز جديد في إفريقيا لإنتاج الغاز الطبيعي المسال LNG سوف ينقل الغاز المنتج من الحقول الغازية البحرية إلى منشأة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال القريبة من الشاطئ، التي يمكن توسيع استطاعتها مستقبلاً في حال أنتجت الحقول كميات كافية من الغاز.
سيؤدي نجاح هذا المشروع إلى تأمين حاجة بريطانيا من الغاز الطبيعي لمدة العديد من السنوات القادمة. سيكون سعر الغاز الذي سينقل بحراً بحاملات الغاز الطبيعي المسال أقل من سعر الغاز القطري، بسبب قرب الموقع من السوق المستهلكة.
سوف يستغرق الدخول الفعلي للغاز الموريتاني السنغالي «ويسمى مشروع غاز rortue» إلى السوق البريطانية فترة من الزمن، ربما لا تقل عن خمس سنوات. ويتوقع أن تكون له آثاره الإيجابية في اقتصاد موريتانيا والسنغال.
ومن المعروف أن البلدين يعانيان أوضاعاً مالية واقتصادية صعبة حالياً، تؤثر في الوضع الاجتماعي، بسبب فقر الموارد وضعف التنمية. إذا توافرت إدارة واعية لموارد المشروع في البلدين، بعيداً عن الفساد، فسوف يحققان طفرة اقتصادية اجتماعية مهمة.
أما تأثيرات هذا الغاز الجديد على السوق العالمية، فربما على الأرجح أن يتأثر الغاز القطري سلبياً بسبب خروج بريطانيا كمستهلك لهذا الغاز، وربما ينافسه في أسواق غربي أوروبا إذا تحققت كميات إنتاج أكبر. أما الغاز الروسي الذي يزود دولاً أوروبية بحاجتها، فلن يتأثر على الأرجح بهذا الغاز الجديد.

نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين:

قرار زيادة حصة «السورية للتأمين» من الإلزامي يزيد المخاطر ويؤثر سلباً في الاقتصاد والشركات

| محمد راكان مصطفى

مدير الشركات في هيئة الإشراف على التأمين: نعمل على تنفيذ قرار الإلزامي ولن نسمح بأي تجاوز له

بيّن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين محمد رستم أن الشركة حققت أرباحاً صافية بعد اقتطاع ضريبة الدخل بمبلغ تجاوز ٥٩٦,٧ مليون ليرة سورية خلال العام ٢٠١٦، رغم الظروف التي يمر بها القطر، وبلغ مجموع الأقساط التي حققتها الشركة نحو ١,٥٤١ مليار ليرة سورية بنسبة زيادة بلغت ١٦,٨٪ بالمئة عن العام ٢٠١٥.
وفي الكلمة التي ألقاها باسم رئيس مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة يوم أمس، بيّن رستم وجود زيادة في مجموع حقوق المساهمين من ٢,٠٤٣ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٥ إلى ٢,٤٥٧ مليار ليرة سورية، بنسبة زيادة ٢٠,٢ بالمئة، كما تحقق نمو في إجمالي الموجودات من ٤,٧٥٥ مليارات ليرة سورية عام ٢٠١٥ ليصبح ٥,٠٩١ مليارات ليرة سورية عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة ١٧,٥ بالمئة، كما بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لجميع فروع التأمين ١,١٣١ مليار ليرة سورية مقابل ٦٥٤ مليون ليرة سورية لنفس الفترة من العام ٢٠١٥ أي بنسبة زيادة بلغت ٧٢,٨٪ وذلك يعود إلى تعويض الشركة لحريق معمل البعلبكي الذي أصاب منشآته الصناعية في نهاية شهر آذار الماضي وذلك بزمن قياسي وبعد انتهاء تقرير تسوية الخسائر الذي أقر خسائر بقيمة ٤٤٥ مليون ليرة سورية.
وأكد رستم أن الشركة ماضية بثبات من أجل أن تكون الوطنية من الشركات المتقدمة، وتحافظ على الموقع المتميز بين شركات التأمين العاملة في السوق المحلية رغم الظرف الذي يمر به القطر، منوهاً بأن الشركة تقوم بشكل مستمر بتطوير كوادرها وتدريبهم ومتابعة التطورات التكنولوجية الحديثة لاستخدامها في أعمالها.
وأشار رستم إلى أن الشركة حريصة على التعاون المطلق مع الجهات الرسمية الناظمة لأعمال قطاع التأمين، مبيناً أن الشركة تمكنت من زيادة نشاطها في فروع التأمين البحري وعلى الحريق والصحي، إضافة إلى أن إدارة الشركة في الأعوام الأخيرة استطاعت أن تخفض نسبة الإلزامي على السيارات من نحو ٧٥٪ من إجمالي نشاط الشركة بشكل تدريجي ليصل في العام ٢٠١٦ إلى نحو ٢٤٪ فقط.
وعن القرارات الأخيرة المتخذة في موضوع التأمين الإلزامي على السيارات أوضح رستم أن مبيعات جميع الشركات للإلزامي لعام ٢٠١٦ بلغت ٢,٩٩٣ مليار ليرة سورية من أصل المبيعات الإجمالية التي بلغت ٩,٥١٦ مليارات ليرة سورية أي بنسبة ٣١,٤٥٪ مع أن الحصة المحددة للشركة هي ٤٥٪ وذلك بسبب امتناع بعض الشركات عن المشاركة، وجاء قرار إدارة هيئة الإشراف على التأمين بالتخفيض إلى ٣٠٪ من المبيعات ما عدا الإلزامي اعتباراً من ٢٠١٧/١/١، ما أدى لأن يصبح مبلغ المبيعات تقديرياً على أساس ٢٠١٦ نحو ١,٩٥٦ مليار ليرة سورية بانخفاض مليار ليرة سورية.
وأوضح أنه بعد إقرار مضاعفة أقساط التأمين الإلزامي تصبح إيرادات الشركات أقل، أي إنها لا تستفيد من هذه الزيادة، بل سوف تؤدي إلى خسارتها، فقرار رفع القسط يخفض عدد البوالص لدى الشركات، وانخفاض الكم يؤدي إلى زيادة الخطر وبالتالي إلى خسائر أكبر للشركات.
وأكد رستم إيمانه بضرورة وقوف الشركات إلى جانب الدولة ودعم صمودها وعلى احترام القرارات الحكومية وتنفيذها، كما أنه يجب على الحكومة العمل وفق الاختصاصات لتلافي أي أخطار يمكن أن تنتج عن القرارات، مشيراً إلى أن الهدف من قرار زيادة حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من الإلزامي يهدف إلى رفدها بنحو ٤ مليارات ليرة سورية لدعم التأمين الصحي، الذي يسبب خسائر للمؤسسة، إلا أن القرار يزيد من عامل تركز المخاطرة لدى المؤسسة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يخلقه من أداء غير صحيح من الشركات التي تسعى لزيادة حصتها السوقية من أجل الحصول على حصة أكبر من التأمين الإلزامي وذلك من خلال تخفيض الأقساط في باقي فروع التأمين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر وتدمير شركات التأمين ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، مطالباً هيئة الإشراف على التأمين بوضع ضوابط للحد الأدنى لأسعار التأمين.
كما تطرق رستم وبعض الحاضرين للمشكلات التي يعاني منها قطاع التأمين بسبب القيود المفروضة عليه في الحصول على القطع الأجنبي، مجددين طلبهم بضرورة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه شركات التأمين في الحصول على احتياجاتها من القطع الأجنبي بالطرق النظامية، وذلك حتى يتسنى لهذه الشركات دفع التزاماتها بالقطع الأجنبي للبطاقة البرتقالية للاتحاد السوري لشركات التأمين، وتم اقتراح أن تسدد الشركات المرتجع عليها للاتحاد بالعملة السورية على اعتبار أن الشركات تقبض أقساطها بالعملة السورية، في حال تعذر إيجاد آلية لتأمين القطع الأجنبي اللازم عبر القنوات النظامية لهذه الشركات.
من جهته أشاد مدير الإشراف على شركات التأمين في هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد بالنتائج التي حققتها الشركة خلال العام ٢٠١٦ وأعاد ذلك إلى الإدراك العميق للشركة لسوق التأمين ما جعلها أقل تأثراً بالظروف الخارجية أو الخارجة عن إرادتها، كالقرارات الحكومية الأخيرة التي تخص التأمين الإلزامي على السيارات، وخاصة أن إدارة الشركة استطاعت تخفيض نسبة الإلزامي من أعمال الشركة إلى نحو ٢٤٪، وبالمقابل ارتفعت أقساط التأمين في الفروع كافة مثل الصحي والتأمين البحري.
وبين محمد أن رفع أقساط الإلزامي على السيارات ورفع التعويضات للوفاة والإصابات الجسدية، والتعويضات المادية، هو قرار حكومي صادر عن اللجنة الاقتصادية، والحكومة أقرت الزيادة وإعادة توزيع نسب الإلزامي بين الشركات بما يؤدي إلى زيادة حصة المؤسسة السورية العامة السورية للتأمين.
وأكد محمد أن الهيئة كجهة رقابية تحترم القرار وستعمل على تنفيذه ولن تسمح بأي تجاوز للقرار، مشيراً إلى أنه وعند سؤال الهيئة عن هذا الموضوع قبل صدور القرار أدت الهيئة مهمتها كجهة مشرفة على قطاع التأمين بكل مكوناته بما يتضمن المؤسسة والشركات خاصة، مؤكداً أنه سيتم العمل من الهيئة لوضع ضوابط لحدود الأسعار، ومشدداً على أن الهيئة تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولن يتم مراعاة أي شركة على حساب شركة أخرى. وحول موضوع القطع الأجنبي تم إجراء أكثر من اجتماع مع مصرف سورية المركزي للوصول إلى إجراءات تتيح للشركات فتح مجالات تدعم رؤوس أموالها، كما تم توجيه مذكرة إلى رئاسة الحكومة تتضمن المشكلات والعقبات التي تواجه الشركات بالنسبة للتعامل بالقطع الأجنبي موضحاً أن الموضوع تتم مناقشته على طاولة الحكومة، بهدف الوصول إلى الحل الأفضل.

معاون وزير التموين لـ«الوطن»:

ندرس إدراج مادة في القانون ١٤ تتيح إحالة بعض المخالفات على القضاء العسكري

دخاخني: لا حاجة لتحميله هذا العبء وممكن تشديد العقوبات

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن» أن الوزارة تبحث في إدراج مادة خاصة تسمح لوزير التجارة الداخلية بإحالة المخالفات الجسيمة وحالات الاتجار بالمواد المدعومة من الدولة إلى القضاء العسكري، ضمن التعديلات التي تحضرها الوزارة على القانون ١٤ الناظم لعمل التموين والصادر في العام ٢٠١٥، مبيناً أن آخر اجتماع للجنة المكلفة إجراء دراسة التعديلات المطلوبة على القانون سيكون يوماً الأربعاء القادم.
وكانت الحكومة ناقشت مؤخراً ضمن اجتماعاتها تشديد العقوبات على المخالفين وإحالة المخالفات الجسيمة للقضاء العسكري ووجهت بالتنسيق بين وزارتي العدل والتجارة الداخلية لدراسة الموضوع ووضع الصيغ المناسبة لذلك.
وفي اتصال لـ«الوطن» مع رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها عدنان دخاخني أوضح أن إجراء تحويل بعض المخالفات إلى القضاء العسكري كان معمولاً به سابقاً ولم يقدم قيمة مضافة وأن الجمعية ترى أن المخالفات المرتكبة من التجار والباعة هي مخالفات مدنية ويجب أن تعالج من القضاء المدني ومنح المخالف حقه في بيان حالة المخالفة المرصودة وخاصة أن القضاء العسكري لديه مهامه وأعماله التي يطلع بها ولا حاجة لتحميله مثل هذا العبء.

كما بيّن دخاخني أنه من الممكن إعادة النظر بزيادة العقوبات المنصوص عليها بحق مثل هؤلاء المخالفين ضمن القانون نفسه وتشديدها أكثر لتكون رادعة لجهة رفع قيمة الغرامات المالية ومدة الحبس التي يستحقها المخالف. موضحاً أنه مع اقتراح وإجراء نقل المحاكم التموينية إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لأنه يتيح سرعة النظر والمتابعة للمخالفات التي تعرض على هذه المحاكم وتسمح بتنفيذ الأحكام الصادرة عنها وسرعة معالجتها وزيادة في التنسيق والتعاون بين حماية المستهلك وأجهزة وكوادر المحاكم التموينية.
وحول المحاكم التموينية أوضح معاون الوزير جمال شعيب أنه يتم التنسيق مع وزارة العدل لنقل مقار هذه المحاكم إلى مديريات التجارة الداخلية وهو ما اتفق عليه لنقل المحكمة التموينية إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق في منطقة باب الجابية وتخصيص المكان المناسب لها لتتمكن من مزاولة عملها وتنفيذ مهامها وأنه يتم العمل على تخصيص مكتبين في المديرية لهذه الغاية.
وعن الغاية من هذه الخطوة أكد شعيب أن الهدف هو زيادة التعاون والتنسيق بين المحكمة ومديريات التجارة الداخلية والإسراع في معالجة المخالفات وإصدار الأحكام المناسبة بحق المخالفين وبالنهاية زيادة ضبط السوق وتحقيق جدية وتنسيق أسرع وأكثر فاعلية بين جهاز حماية المستهلك والسلطة القضائية فيما يخص المخالفات في الأسواق والمحال التجارية وغيرها وخاصة لجهة الاطلاع المستمر على الخلاصات القضائية بحق المخالفين الذين يتم إحالتهم للقضاء وكيفية متابعة هذه المخالفات واستمرار معالجتها.
وفي سياق متصل حول زيادة الاهتمام بجودة وتصنيع رغيف الخبز طلب معاون الوزير من القائمين والعاملين في مخابز صحنايا والسبينة بالعمل على تحسين جودة الخبز المنتج وتطوير خطوط التشغيل والإنتاج وتوفير مادة الخبز وذلك خلال الجولة التي قام بها أمس على مخبز السبينة الآلي بريف دمشق حيث أكد أن هناك ضرورة الإسراع بتجهيز الخط الثاني لوضعه في الخدمة الفعلية بأقرب وقت ممكن إضافة لطلبه من المخبز الاحتياطي أيضاً في السبينة منع دخول المعتمدين إلى المخبز على أن يتم تسليمهم مخصصاتهم في الأوقات المحددة لذلك.
كما قام شعيب بجولة مماثلة في منطقة الباردة المجاورة لمخابز السبينة على عدد من معامل المواد الغذائية للاطلاع على مدى الالتزام بتطبيق معايير الجودة والمواصفة القياسية السورية ونظافة العمل حيث تم سحب العديد من العينات من هذه المواد وإرسالها للمخابر المختصة لتحليلها والتأكد من مدى سلامتها وصحة المنتج.

حلول إسعافية لإعادة الإنتاج في «كابلات حلب»

| الوطن

كشف مدير عام شركة كابلات حلب عبد اللطيف الخطيب أنه تم تجهيز كل الآلات اللازمة لبدء إعادة العملية الإنتاجية إلى الشركة كحل إسعافي بعد خمس سنوات من الإرهاب والسرقة والخراب، وذلك سعياً إلى تلبية حاجة السوق من ناحية توفير جميع الأنواع من الكابلات والأمراس ومن ثم الانتقال إلى رفع كمية الإنتاج، مشيراً إلى أهمية العقد الذي وقع مع وزارة الكهرباء لبيع مجمل إنتاج الشركة من الأمراس العارية.
مبيناً أنه تم توقيع عقد مع مؤسسة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية لتوريد ٤٠٠ طن أمراس ألمنيوم فولاذية بقيمة ٦٠٠ مليون ليرة، ذاكراً أن كمية الإنتاج منذ بداية تشغيل المعمل بلغت ٦٧٩ طناً خلال ٢٠١٦ بقيمة مقدارها مليارٍ ليرة، كما تم بيع ٦٧٠ طنا بقيمة مالية مقدارها ٩٧٦ مليون ليرة سورية.
وبين أن لجنة من الشركة دخلت إلى مقر الشركة الكائن في مناطق السفيرة، وتم تقييم الأضرار سابقاً وتنظيم الضبوط الشرطية اللازمة، وذلك بعد زيارة وزير الصناعة واطلاعه على واقع الشركة من دمار وتخريب والإمكانات فيها وتابع بشكل حثيث عملية تأمين قطع التبديل لإعادة إعمار الشركة، وبتوجيه من الحكومة بدأ العمل على صيانة الآلات وتأمين قطع التبديل للإقلاع بالشركة من جديدة، ولاسيما أن الشركة بدأت بالعمل لإعادة الإعمار مع بداية آذار ٢٠١٤ ثم بدأ العمل بتجهيز البنية التحتية للصالة وبخبرات وطنية متمثلة في تأهيل الآلات وصيانتها، وتم الإقلاع بالإنتاج بداية ٢٠١٥.

مسؤول نفطي لـ«الوطن»: ٧ آبار تعرضت للتفجير في حقل حيان ٥ منها مشتعلة

وزارة النفط تعيد تشغيل معمل غاز الفرقلس

| علي محمود سليمان

أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» أنه تم الانتهاء من صيانة الأضرار الرئيسية في معمل غاز الفرقلس في ريف حمص الشرقي الذي تعرض لاعتداء من المجموعات الإرهابية المسلحة. وأوضح أنه تم إجراء الإصلاحات الأساسية وإعادة الإنتاج إلى الوضع الذي كان عليه قبل الاعتداء، كما أن ورش الصيانة الفنية مستمرة بإصلاح باقي الأضرار الناتجة عن الأعمال الإرهابية لأنها تحتاج لوقت إضافي ولكن هذا لا يعيق الاستمرار بإنتاج الغاز الذي يبلغ ٦ ملايين م٣ غاز طبيعي لتغذية حاجة محطات توليد الطاقة الكهربائية العاملة على الغاز التي أقلعت من جديد وبالتالي عودة التيار الكهربائي إلى ما كان عليه تدريجياً.
ولفت إلى أنه نظراً لاحتمال تكرار الاعتداء من المجموعات الإرهابية قامت الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات المناسبة لردع هذه العمليات الإرهابية وحماية المنشأة.
وفيما يتعلق بحقل حيان للغاز أشار إلى أن التقديرات الأولية وإعادة التأهيل الأولي تحتاج إلى وقت وتكاليف مادية كبيرة نتيجة الحجم الكبير من الأضرار، ولكن يبقى التحدي الكبير مرتبطاً بمعالجة حرائق الآبار التي قام تنظيم داعش الإرهابي بتفجيرها، حيث تشكل السيطرة على هذه الحرائق مشكلة أساسية، فمن المتعارف عليه عالمياً أن إخماد حرائق آبار النفط أو الغاز المشتعلة يحتاج إلى أيام ويمتد إلى أشهر وذلك حسب درجة الخطورة في البئر المشتعل وحجم الأضرار فيه، لافتاً إلى أنه بعد دخول الفرق الفنية لوزارة النفط تم الكشف على ٧ آبار تم تفجيرها من تنظيم داعش الإرهابي، منها ٥ آبار ما زالت مشتعلة وبئران يتسرب منهما الغاز، لافتاً إلى أنه تم تشكيل طواقم فنية مختصة بدأت العمل بتأمين المعدات وسيتم المباشرة بأول بئر.
وأوضح أنه لا يمكن إعطاء أرقام أولية لحجم الأضرار في حقل حيان للغاز وذلك نتيجة التهدمات في الأبنية وسقوط الركام فوق المعدات والتجهيزات الفنية وتضررها، وقد بدأت الورش الفنية بعمليات إزالة الركام لمعاينة حجم الأضرار في التجهيزات، ولكن تبقى الأولوية لإخماد حرائق الآبار.
وبين أن الوزارة وضعت خطة من ثلاث مراحل تبدأ بخطط إسعافية تتم من خلالها إعادة تشغيل الآبار التي لم تتعرض للتفجير وعددها قليل، وربطها بمحطات أخرى وتشغيلها وهذا الأمر يحتاج إلى حوالى الشهر، ومن ثم سيتم العمل على خطة متوسطة المدى وخطة طويلة المدى حسب حجم التخريب، وتوفر الإمكانيات لتأمين بدائل للمعدات والتجهيزات التي تعرضت للتخريب، لأن بعض التجهيزات هو من مصادر غربية ومشمول بالعقوبات الغربية والمقاطعة ولذلك سيكون هناك صعوبة في تأمينه، ولذلك يبدو واضحاً أن المجموعات الإرهابية قامت بعمل تخريبي ممنهج استهدف التجهيزات والنقاط التي تشكل أكبر ضرر وتحتاج إلى وقت طويل في الإصلاح، مشيراً إلى إمكانية التعاون مع الدول الصديقة عند الضرورة لتأمين هذه المعدات والاستفادة من خبرة هذه الدول.